C 2009/INF/5

A

November 2009

منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة | 联合国粮食及农业组织 | Food and Agriculture Organization of the United Nations | Organisation des Nations Unies pour l'alimentation et l'agriculture | Продовольственная и сельскохозяйственная организация Объединенных Наций | Organización de las Naciones Unidas para la Agricultura y la Alimentación

المؤتمر

الدورة السادسة والثلاثون

روما، 18 – 23 نوفمبر/تشرين الثاني 2009

بيان المدير العام

السيدة رئيسة المؤتمر،

السيد الرئيس المستقلّ للمجلس،

أصحاب المعالي والسعادة،

السيدات والسادة،

قلّما صادف في تاريخ هذه المنظمة، على مرّ 65 سنة، أن تكون سنتان بهذه الأهمية بالنسبة إلى الأمن الغذائي العالمي. ففي عامي 2007 و2008، كان علينا تلبية احتياجات ملحّة بموازاة التصدي للقضايا الأطول أجلاً وللتحديات المستجدّة.

وإني إذ أسجّل أسفي الشديد للزيادة الحادة مؤخراً في عدد الجياع الذي تخطى عتبة المليار نسمة، لا يسعني إلا أن أشعر بشئ من الارتياح أيضاً لما أنجزناه حتى اليوم.

الأنشطة الرئيسية في فترة السنتين 2008-2009

قال لي أحدهم مؤخراً إني ما فتئتُ أكرر نفس الأقوال منذ 15 عاماً – أي الحاجة إلى إعطاء دفع للاستثمارات في الزراعة والدور الحيوي للتحكّم بالمياه والحاجة إلى دعم أصحاب الحيازات الصغيرة. فأجبته "نعم"، "لكن مع فارق بسيط هو أنه يبدو أن زعماء العالم باتوا يدركون اليوم، وبعد أحداث الشغب التي انفجرت في الفترة 2007-2008، أهمية ما كنت أردده على مسامعهم طوال هذه السنين".

طُبع عدد محدود من هذه الوثيقة من أجل الحدّ من تأثيرات عمليات المنظمة على البيئة والمساهمة في عدم التأثير على المناخ.
ويرجى من السادة المندوبين والمراقبين التكرّم بإحضار نسخهم معهم إلى الاجتماعات وعدم طلب نسخ إضافية منها.
ومعظم وثائق اجتماعات المنظمة متاحة على الإنترنت على العنوان التالي: www.fao.org

إنّ ارتفاع أسعار الأغذية والإشارات الأولى إلى حدوث احترار عالمي ومسألة الوقود الحيوي كانت، من بين أمور كثيرة أخرى، الدافع إلى وضع الأمن الغذائي والزراعة في صدارة الأجندة الدولية.

ومن شأن التوصل إلى حوكمة جديدة للأمن الغذائي العالمي أن حوكمة الأمن الغذائي العالمي أفضل مع إمكانية القضاء على الجوع من على وجه الأرض بصورة مبكرة وتامة.

ومع أنّ الكثيرين منّا ربما كانوا يأملون في أن يتضمّن إعلان المؤتمر الذي اختتم أعماله أمس، التزامات ملموسة أكثر، فقد أحرزنا مع ذلك بعض التقدم الهام. والأهم في الوقت الراهن هو الاستفادة من الزخم الموجود لبلوغ هدفنا الأسمى المتمثل في بناء عالم خالٍ من الجوع. وأودّ أن أنتهز هذه الفرصة لأشكر جميع السفراء والمندوبين الدائمين الذين عملوا لساعات طوال من أجل إصدار هذا الإعلان الذي أُقرّ بالإجماع. كما أتقدّم بالشكر إلى رئيس مجموعة العمل المفتوحة العضوية ونوابه على قيادتهم السديدة لهذه العملية. وأخيراً، وليس آخراً، اسمحوا لي أن أعرب عن تقديري العميق للعمل الشاق الذي قامت به الأمانة ولجميع الموظفين الذين ساهموا في إنجاح هذا الحدث.

والآن وقد اطّلعتم على الإعلان، أودّ أن أتوقّف عند بعض العناصر الهامة التي يجدر بنا برأيي البناء عليها.

- أولاً: الالتزام الراسخ بتحقيق الهدف الأول من الأهداف الإنمائية للألفية والغايات التي حددها مؤتمرا القمة العالميين للأغذية والمتمثلة بخفض الجوع.
- ثانياً: الالتزام بالتطبيق الكامل للإصلاحات الخاصة بلجنة الأمن الغذائي العالمي وبدعم إنشاء فريق خبراء رفيع المستوى ضمن هذه اللجنة.
- ثالثاً: الالتزام بعكس اتجاه التمويل المحلي والدولي إلى الانخفاض في مجالات الزراعة والأمن الغذائي والتنمية الريفية في البلدان النامية وزيادة نصيبها من المساعدات الإنمائية الرسمية بشكل مطرّد.
- رابعاً: قرار التشجيع على وجود استثمارات جديدة لزيادة الإنتاج والإنتاجية في القطاع الزراعي بشكل مستدام والحد من الفقر والعمل على تحقيق الأمن الغذائي وحصول الجميع على الأغذية.

وجميع هذه القرارات تعني شيئاً واحداً فحسب: سوف نتمكّن من القضاء على الجوع نهائياً من على وجه الأرض بعد أقلّ من جيل واحد إذا ما اتخذنا الإجراءات اللازمة وقمنا بتعبئة الموارد الكافية لخفض عدد الجياع إلى النصف بحلول سنة 2015 وإذا ما مضينا قدماً بنفس الاندفاع والتصميم.

وعلاوة على مؤتمر القمة، شهدت أيضاً السنتان اللتان شارفتا على الانتهاء حدثين هامين آخرين هما: "المؤتمر الرفيع المستوى المعني بالأمن الغذائي العالمي: تحديات تغيّر المناخ والطاقة الحيوية" الذي عُقد في شهر يونيو/حزيران 2008 و"منتدى الخبراء الرفيع المستوى عن إطعام العالم في عام 2050" الذي عُقد الشهر الفائت.

وقد ساهم نجاح هذين الحدثين إلى حد كبير في برنامج عملنا العادي بموازاة توعية الرأي العام والتأثير على القرارات السياسية لصالح الزراعة والأمن الغذائي.

وعلى المستوى الميداني، قامت منظمة الأغذية والزراعة بتنفيذ برنامج هام هو "المبادرة لمكافحة ارتفاع أسعار المواد الغذائية"، التي جرى بفضلها تقديم المساعدة للمزارعين في 93 بلداً في مواجهة الارتفاع الحاد للأسعار، سواء أسعار الأغذية أو أسعار البذور والأسمدة والمدخلات الرئيسية الأخرى. وجرى حشد 389 مليون دولار أمريكي للمشاريع الخاصة بهذه المبادرة، بما في ذلك 37 مليون دولار أمريكي من موارد البرنامج العادي للمنظمة.

وفي أكتوبر/تشرين الأول 2009، كان مجموع المشاريع النافذة يبلغ 890 1 مشروعا، منها 468 مشروعا للتصدي لحالات الطوارئ. وقدّمت منظمة الأغذية والزراعة خلال الفترة 2008–2009، (حتى شهر أكتوبر/تشرين الأول)، ما يناهز 1.2 مليار دولار أمريكي على شكل مشاريع، بما في ذلك مبادرة مكافحة ارتفاع أسعار المواد الغذائية، كان منها مبلغ 632 مليون دولار أمريكي لعمليات الطوارئ. واستحوذ برنامج التعاون التقني على 552 مليون دولار أمريكي قدّمت المنظمة نسبة 11.4 في المائة منها، في حين جرى تأمين المبلغ المتبقي من مصادر خارجية (87.7 في المائة من حسابات الأمانة و0.9 في المائة من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي).

وغَنيّ عن القول إنّ أنشطة منظمة الأغذية والزراعة في العديد من المجالات خلال فترة السنتين كثيرة لدرجة أنه يتعذّر ذكرها جميعاً الآن. وسوف تطلعون على تقارير عن عدد كبير منها على امتداد أيام انعقاد هذه الدورة للمؤتمر. وستُعرض عليكم أيضاً تقارير المؤتمرات الإقليمية الخمسة وجميع اللجان الفنية التي عقدت اجتماعات لها في سنة 2009.

التعاون مع الوكالات التابعة لمنظومة الأمم المتحدة

لقد واصلت منظمة الأغذية والزراعة توطيد علاقاتها بالوكالات الأخرى التابعة للأمم المتحدة وكانت آخر نتائجها الاتفاق الهام الذي أُبرم مؤخراً وجاء بعد سنتين من المشاورات المكثّفة عن "التوجيهات للتعاون بين الوكالات الموجودة في روما". ويقوم إطار العمل هذا على ركائز أربع هي: (1) إسداء المشورة في مجال السياسات والمعرفة والرصد؛ (2) العمليات؛ (3) الدعوة والاتصالات؛ و(4) المسائل الإدارية. وسيكون هناك عمل مشترك على المستويات العالمية والإقليمية والوطنية والمحلية، بما في ذلك في البلدان الرائدة من أجل "توحيد الأداء".

واستكملنا في الأسبوع الماضي، وبموافقة مجالس الوكالات الثلاث جميعها، استراتيجية للتعاون المكثف القائم على الاستفادة من الخبرة والقدرة المشتركة لمنظمة الأغذية والزراعة والصندوق الدولية للتنمية الزراعية وبرنامج الأغذية العالمي. والواقع أن هذه الاستراتيجية تعبر عن غاية ما وصل الجهد المشترك الذي بذلناه لمدة سنتين والذي يضم أوجه قوتنا الفريدة لإنشاء مجمّع أكثر قوة، على أساس حافظة تضم نحو 400 جهد تعاوني في أكثر من 70 بلدا.

وفي وقت سابق من فترة السنتين، أسهمت منظمة الأغذية والزراعة في إعداد الإطار الشامل للعمل الصادر عن "فريق العمل الرفيع المستوى في الأمم المتحدة المعني بأزمة الأمن الغذائي العالمية" الذي أنشأه الأمين العام في شهر أبريل/نيسان 2008 والذي كان لي شرف تولي منصب نائب الرئيس فيه. وقد عرض الأمين العام الإطار الشامل للعمل على مؤتمر قمة مجموعة الثماني في مدينة هوكايدو خلال شهر يوليو/تموز 2008 وعلى الجمعية العامة للأمم المتحدة خلال شهر سبتمبر/أيلول 2008.

برنامج العمل والميزانية للفترة 2010–2011 وإصلاح منظمة الأغذية والزراعة

إنّ قدرة المنظمة على التصدي في المستقبل للتحديات العديدة الماثلة أمامها سوف تعتمد على المبادرات الهامة التي ركّزنا اهتمامنا عليها في فترة السنتين هذه:

- أولاً، تنفيذ خطة العمل الفورية لتجديد المنظمة حيث نتقدّم بخطى سريعة نحو جعل المنظمة أكثر جدوى وفعالية وكفاءة في عملية مكافحة الجوع؛
- ثانياً، إقرار وتطبيق الإطار الاستراتيجي والاقتراحات الواردة في الخطة المتوسطة الأجل للفترة 2010–2013 وبرنامج العمل والميزانية للفترة 2010–2011، حيث إننا نسعى إلى تركيز عمل المنظمة ووضع سلّم للأولويات وإقامة ارتباط واضح بين النتائج المنشودة والموارد اللازمة لذلك، مع إدراج الإصلاحات ضمن خطة العمل الفورية.

ولقد كان تنفيذ خطة العمل الفورية هدفاً رئيسياً بالنسبة إلى الأعضاء والأمانة منذ اعتماد هذه الخطة في الدورة الخاصة للمؤتمر في شهر نوفمبر/تشرين الثاني 2008. ولقد وضعتها من جانبي في صدارة بنود جدول أعمالي. والسبب في ذلك بغنى عن التعريف. فمن شأن وجود منظمة متجددة أن يمكّنها من مواجهة التحدي المتمثل في التطلّعات الكبيرة في عالمنا اليوم من أجل اتخاذ إجراءات على المستويين الوطني والدولي للتصدي لانعدام الأمن الغذائي. وإنّ جهودنا الجماعية من أجل الإصلاح سوف تفضي إلى منظمة قادرة بحقّ على تأدية دورها المشروع في مساعدة المجتمع الدولي على الوفاء بالالتزامات التي قطعها في "مبادرة لاكويلا للأمن الغذائي" وفي "مؤتمر القمة العالمي حول الأمن الغذائي" الذي اختتم أعماله بالأمس.

ونحن اليوم على مشارف نهاية السنة الأولى من فترة الخمس سنوات المخصصة لتنفيذ خطة العمل الفورية ولكننا قد أنجزنا حتى الآن 56 في المائة من الإجراءات المقررة رغم أن الصندوق الخاص لأموال الأمانة الذي أنشئ لهذا الغرض لم يتسلم، حتى تاريخه، سوى 8.5 مليون دولار أمريكي من المبلغ المؤقت المتفق عليه في سنة 2009 وقدره 21.8 مليون دولار أمريكي. ولقد أثبتنا أننا نعني ما نتعهّد به، ليس بالقول فقط بل بالفعل أيضاً.

وما تحقق حتى الآن هام بالفعل. ولعلّ الأهمّ كان اعتماد إطار للتخطيط المستند إلى النتائج والانتقال إلى ثقافة مستندة إلى النتائج؛ واللامركزية ومزيد من تفويض السلطات؛ وتبسيط الإجراءات التنظيمية؛ وتحسين إدارة الموارد البشرية وتفعيل الحوكمة.

ولعبت المكاتب الميدانية دوراً بارزاً في إعداد مقترحات الميزانية للفترة 2010-2011. واعتباراً من شهر يناير/كانون الثاني المقبل، سوف توكل للمكاتب الإقليمية مسؤولية الإشراف على الميزانية والبرنامج بالنسبة إلى الموظفين الفنيين في الإقليم وسوف تتولى تدريجياً توجيه الأعمال الرئيسية للمكاتب القطرية. ويجري أيضاً تدريب الموظفين في المكاتب الميدانية لكي يتولوا مزيداً من المسؤوليات بالنسبة إلى برنامج التعاون التقني في عام 2010.

وحرصاً على أن يتماشى هيكلنا التنظيمي مع إطار النتائج، بدأت في عام 2009 عملية إعادة هيكلة شاملة للمقر الرئيسي على أن تُنجز في عام 2012. وكان أحد العناصر الرئيسية في هذه العملية خفض ثلث عدد المراكز من درجة مدير بحيث يصبح الهيكل الإداري مسطحاً أكثر وأقلّ تراتبيّة.

وإننا لا نزال نحرص على كفاءة استخدام مساهمات الأعضاء من خلال عملية إصلاح منهجية لنظم الإشراف والإدارة. وكان الاستعراض المفصل الخارجي للعمليات والنظم التي نستخدمها، كما دعت إليه خطة العمل الفورية، قد أشار إلى وجود فرص عدّة لخفض كلفة الخدمات الإدارية وتحسين جودتها وحسن توقيتها في السنوات الخمس المقبلة.

وإنّ مشروع الإطار الاستراتيجي الجديد هو الأساس الذي يقوم عليه النهج المحسّن المستند إلى النتائج الذي وضعناه في مجال التخطيط. وهو يتضمّن المبادئ العريضة للعمل ويعرض التأثير المتوقع في غضون عشر سنوات. وهذه الأهداف الاستراتيجية والوظيفية هي نتيجة مناقشات متخصصة ومكثّفة بين الحكومات في الأشهر الثمانية عشر الماضية.

وعليه، فإنّ الخطة المتوسطة الأجل وبرنامج العمل والميزانية المقترحين يمثلان محاولة جديّة لربط الوسائل بالغايات أي لربط الموارد بالنتائج. وقد استطعنا من خلال الإطار الجديد للتخطيط تركيز عملنا على احتياجات الأعضاء. وإني إذ أقرّ بأنّ الطريق لا تزال طويلة للعمل مع الأعضاء على تحديد الأولويات ضمن هذه الأهداف وفي ما بينها، غير أنّه قد تمّ إرساء الأسس الرئيسية للإطار المستند إلى النتائج.

ويتضمّن برنامج العمل والميزانية للفترة 2010-2011 حزمة متكاملة من المقترحات بصيغة جديدة. وهو يعرض الاحتياجات المالية لتطبيق برنامج عمل يمتدّ على سنتين ومجموعة أساسية من الإصلاحات المموّلة من الاشتراكات المقررة ومن المساهمات الطوعية.

وبالنسبة إلى الاشتراكات في البرنامج العادي، ومع مراعاة مفهوم "الإصلاح المصحوب بالنمو" الذي كان الخلاصة الرئيسية التي توصّل إليها التقييم الخارجي المستقلّ وأعادت التأكيد عليها خطة العمل الفورية، فقد وجدت الأمانة نفسها أمام معضلة.

فمن جهة، يجب أن تكون منظمة الأغذية والزراعة قادرة بالفعل على مجابهة عدد من التحديات الماثلة أمام أصحاب الشأن فيها والتي سلّطنا الضوء عليها في الإعلانات التي أصدرناها، بما في ذلك ضرورة عكس الاتجاه غير المقبول للجوع وسوء التغذية إلى الارتفاع.

ومن جهة أخرى، لا يمكننا تجاهل التأثيرات السلبية للأزمة المالية والاقتصادية الاستثنائية على المناقشات الخاصة بميزانية المنظمة.

وفي هذا السياق، يمكن اعتبار الوفورات الناشئة عن زيادة الكفاءة عنصراً مالياً هاماً لتقديم أكبر قدر ممكن من الخدمات لأعضاء المنظمة وبأقلّ كلفة. وبناء على ما طالب به الأعضاء في خطة العمل الفورية، يجري بالفعل تحويل الوفورات الناشئة عن خفض الدرجات الوظيفية وقدرها 17.4 مليون دولار أمريكي في كل فترة مالية، إلى برامج المنظمة. وقد أعطى الاستعراض المفصل تحليلاً متخصصاً ومستنداً إلى البراهين للفرص المتاحة لتحقيق كمّ إضافي من الوفورات نتيجة زيادة الكفاءة في الفترة 2010–2011 والتي أُدرجت ضمن برنامج العمل والميزانية. ولا بدّ لي من تحذير الأعضاء من الانجرار وراء وضع أهداف غير مؤكدة وغير مبرمجة في مجال الكفاءة في الفترة المالية 2010–2011، الأمر الذي قد يهدد الزخم الراهن لتجديد المنظمة والخدمات التي تقدمها للأعضاء فيها.

وبالانتقال إلى الأرقام الدقيقة، حُدد المستوى المقترح لميزانية السنتين بالنسبة إلى الاعتمادات الصافية عند 995.9 مليون دولار أمريكي أي بزيادة نسبتها 7.1 في المائة في الفترة المالية الحالية. وبناء على طلب الأجهزة الرئاسية، قمتُ أيضاً بإعداد ملخص عن الإجراءات الكفيلة بتحسين الأوضاع المالية والسيولة والاحتياطيات في المنظمة.

وتشير الاعتمادات الصافية المقترحة إلى حدوث تعديل قياساً بالزيادات في الكلفة في البرنامج العادي وهو ما قامت الأجهزة الرئاسية بدراسته مرّتين ويتماشى مع التعديلات التي اقترحتها الوكالات الأخرى التابعة للأمم المتحدة والموجودة في روما.

وعلاوة على ذلك، تتضمّن الاعتمادات الصافية المقترحة مبلغاً إضافياً لتغطية نصف التكاليف المعدّلة فقط لخطة العمل الفورية في فترة السنتين. ولقد أصغيتُ بعناية، عند إعداد الاقتراح الذي تقدّمت به، إلى الأعضاء والحاجة إلى تأمين التمويل اللازم لتنفيذ خطة العمل الفورية بموازاة المحافظة على برنامج العمل.

وفي حين قرر المجلس أن يحيل إلى المؤتمر المناقشة الخاصة بمستوى برنامج العمل والميزانية للفترة 2010–2011، فإني أرحّب بالعملية التشاورية غير الرسمية التي بدأت من خلال مجموعة "أصدقاء الرئيس" من أجل سدّ الثغرات في موضوع الميزانية. وسوف أعمل بموجب قراراتكم بالنسبة إلى التوجه الاستراتيجي للمنظمة وميزانيتها في الأيام المقبلة.

الخلاصة

ومن الطبيعي أنه كان في مقدورنا أن ننجز المزيد لو كانت الزراعة والأمن الغذائي العالميين قد حصلا على المرتبة الجديرة بهما في أولويات جدول الأعمال الدولي. إلا أنه ينبغي لنا، مع ذلك، أن نشعر بالارتياح للإنجازات الكثيرة التي حققها الأعضاء والأمانة. ولقد جاء في التقييم الخارجي المستقل *"لو لم تكن منظمة الأغذية والزراعة موجودة لأوجب ابتكارها"*. ها نحن اليوم نعيد ابتكار أنفسنا وها هي منظمة جديدة للأغذية والزراعة بدأت تنشأ عن هذه العملية المبدِعة والحافلة بالتحديات.

إنّ هذه المنظمة باتت تحتلّ المكانة التي تستحقّها في قاعات وموائد اجتماعات أبرز زعماء العالم حيث تُقرّر مجريات الأمور في العالم. ويجري الإصغاء بعناية واحترام لمشورة المنظمة وآرائها وتوصياتها وتحذيراتها. وكلّ هذا سوف يمكّن المنظمة في صورتها الجديدة من خوض غمار معارك جديدة في كفاحها من أجل استئصال الجوع والقضاء على الفقر وتوفير حياة أفضل لكلّ إنسان على وجه الأرض. منظمة يمكن للجميع أن يفخروا بها.

وإني إذ أشكركم على حسن إصغائكم، أتمنى لكم النجاح في مداولاتكم.